***Dirasat***: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 4, 2024

Deanship of Scientific Research

# The Specificity of Predicating Imperative Verbs: an Analytical Study

***Abdulrahman Mustafa Musa Alqudah****

Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Jazan University, Saudi Arabia

Received: 12/11/2022
Revised: 31/7/2023
Accepted: 24/8/2023
Published: 30/7/2024

* *Corresponding author:*
abdrhman.m.q@gmail.com

Citation: Alqudah, A. M. M. . (2024). The Specificity of Predicating Imperative Verbs: an Analytical Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(4), 447–459. https://doi.org/10.35516/hum.v51i4.3064

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Abstract**

**Objectives**: This study aims to present a novel perspective on predicating imperative verbs specifically to addressee pronouns, distinct from other pronouns. Additionally, it seeks to challenge the feasibility of predicating imperative verbs to absent, speaking pronouns, and overt nouns.

**Methods**: The study follows a methodology that combines description, analysis, and induction. It examines different aspects of the subject in both ancient and contemporary sources, analyzes the gathered information, discusses opinions, presents hypotheses, and scrutinizes them through linguistic analysis and linguistic usage observations. The study is structured into three sections: the first discusses the possibility of relying on the meanings of reception and request to justify predicating imperative verbs to addressee pronouns. The second section examines the possibility of predicating imperative verbs to non-addressee pronouns, presenting the hypothesis that the pronouns predicated to imperative verbs indicate both the absent and the addressee, and debates the validity of this assumption. The third section aims to balance the outcomes of the previous two sections and provide a comprehensive interpretation for predicating imperative verbs to the addressee pronouns.

**Results**: The specialization of imperative verbs in the future tense and the sense of request does not substantiate their predication to addressee pronouns. What does substantiate this is the concept of immediate confrontation, necessitating direct discourse. Direct discourse mandates presence, whether the addressee is physically present or presumed to be so, and predicates a present state. This finding endeavors to explicate a linguistic phenomenon hitherto unexplored.

**Conclusions**: The specificity of predicating imperative verbs to the addressee arises from the meaning of direct confrontation, which, in turn, demands direct discourse.

**Keywords**: Predication, predication of verbs, predicating to addressee, addressee imperative.

# خُصُوصِيَّةُ إِسنادِ فِعلِ الأَمرِ: دِراسَةٌ تَحلِيلِيَّةٌ

***عبد الرحمن مصطفى موسى القضاة****

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، السعودية

**ملخّص**

**الأهداف:** محاولة تقديم وجهة نظر جديدة في تفسير إسناد فعل الأمر إلى ضمائر المخاطب دون غيرها، وعدم إمكانية إسناده إلى ضمائر الغائب أو المتكلم أو الاسم الظاهر.

**المنهجية:** اتَّبعتْ الدراسة منهجًا يجمع بين الوصف والتحليل والاستقراء، فتَتَبَعتْ جوانب الموضوع في المصادر القديمة والحديثة، ثم حُلِّلَت المعلوماتْ ونوقِشتْ الآراء وطُرِحتْ الفرضيات ومُحِّصتْ بالتحليل وباستقراء الاستعمال اللغوي لها. وجاءت الدراسة في ثلاثة مباحث: نوقش في الأول إمكانية الاعتماد على معنيي الاستقبال والطلب في تسويغ حصر إسناد فعل الأمر إلى ضمائر المخاطب. وكان موضوع الثاني بحث إمكانية إسناد فعل الأمر إلى غير المخاطب، فطُرِحت فرضية أن تكون الضمائر التي يسند إليها فعل الأمر دالة على الغائب والمخاطب معًا ونوقش مدى صحة هذا الافتراض. أما الثالث فتضمن محاولة للموازنة بين نتيجتي المبحثين السابقين، ومحاولة لتقديم تفسير شمولي لحصر إسناد فعل الأمر بضمير المخاطب.

**النتائج**: إن اختصاص فعل الأمر بالزمن المستقبل وبمعنى الطلب لا يسوغ اختصاصه بالإسناد إلى ضمائر المخاطب، بل إن ما يسوغ ذلك معنى المواجهة المستكن فيه، والمواجهة تستدعي الخطاب، والخطاب يستدعي الحضور، فلا بد أن يخاطب المأمور، إن كان حاضرًا، وإن لم يكن حاضرًا حضورًا حقيقيًّا فيُفترض حضوره، ويُنزّل منزلةَ الحاضر. وهذه النتيجة تمثل محاولة لتفسير واقع لغوي لم يُقدَّم له تفسيرٌ من قبل.

**الخلاصة**: إنّ خصوصيّة إسناد فعل الأمر للمخاطب آتية من معنى المواجهة، ومعنى المواجهة يتطلب الخطاب المباشر.

**الكلمات الدالة:** الإسناد، إسناد الفعل، الاسناد للمخاطب، أمر المخاطب

**مقدمة:**

بُنيت هذه الدراسة على فلسفة مبادئ النحو العربي وأحكامه، ومن ذلك الحكم النحوي المعروف بقصر إسناد فعل الأمر على المخاطب، وتقوم فكرتها على أمرين: الأول: **مسوغات** هذا الاقتصار وافتراض تسويغه بمعنيي الطلب والاستقبال، والثاني: **و اقع** استعمال فعل الأمر، ومناقشة إمكانية إسناده إلى غير المخاطب. ثم تحاول تقديم موازنة بين هذا الواقع الاستعمالي وعدم كفاية المسوغات المفترضة، لتخرج من بينها بتفسير منسجم. وتتمثل **إشكاليتها** في مسألة اقتصار إسناد فعل الأمر على المخاطب، **أما هدفها** فمحاولة تقديم تفسير لهذا الواقع الاستعمالي لفعل الأمر وتسويغه. ولتحقيق هدفها اتبعت **منهجًا** يجمع بين الوصف والتحليل والاستقراء والتقصي، فتتبعت جوانب الموضوع في المصادر القديمة والحديثة، ثم حللت المعلومات ونوقشت الآراء وطرحت الفرضيات ومُحّصت لإثبات صحتها أو عدمها بالتحليل وباستقراء الشواهد القرآنية وغيرها من شواهد الاستعمال اللغوي.

وحاولت الدراسة الإجابة عن عدة **تساؤلات**، أبرزها: هل يقتصر تعلق زمن المستقبل بالمخاطب؟ وهل يقتصر تعلق معنى الطلب بالمخاطب؟ وهل يمكن إسناد فعل الأمر إلى غير المخاطب كغيره من الأفعال؟ وإن كان لا فلماذا؟

وجاءت في **ثلاثة مباحث**: الأول: المخاطب والدلالة على الطلب والاستقبال، وفيه نوقشت إمكانية تسويغ خصوصية إسناد فعل الأمر للمخاطب بمعنيي الطلب والاستقبال. والثاني: إسناد فعل الأمر إلى غير ضمائر المخاطب، وفيه طُرحت فرضية أن تكون الضمائر المسند إليها فعل الأمر ضمائرًا للغائب وللمخاطب معًا، ونوقشت هذه الفرضية و ثبت عدم صحتها. والثالث: تفسير الواقع الاستعمالي لإسناد فعل الأمر، وفيه محاولة لتفسير خصوصية فعل الأمر بالمخاطب بما ينسجم مع واقعه ودلالته ومبادئ الدرس النحوي.

وفي الخاتمة جاءت النتائج، وكان أبرزها أن إسناد فعل الأمر إلى المخاطب دون غيره لا يُسوغ بدلالته الزمنية ولا بدلالته على الطلب، إنما يسوغه معنى المواجهة المستكن فيه، والمواجهة تقتضي الحضور، والحضور له طرفان، هما: المتكلم والمخاطب، فإنْ كان المتكلم هو الآمر، فالمأمور هو المخاطب لا غير، وإن كان المأمور غير حاضر، فإنه ينزل منزلة الحاضر مجازيًا.

**الدراسات السابقة**: دُرس فعل الأمر وما يتعلق به من أحكام بدراسات قيمة كثيرة، إلا أنني لم أجد دراسة درست هذا الموضوع تحديدًا، لا من حيث الفكرة ولا من حيث الهدف، وهذا ما يميز دراستي عن غيرها من الدراسات التي درست فعل الأمر، وسأورد هنا بعض تلك الدراسات مبينًا ما تختلف به عن دراستي:

-**<u>الأمر عند النحاة، دراسة لغوية</u>**. هنداوي، علي محمد (2006) مجلة علوم اللغة، دراسات علمية محكمة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة. وفيها دراسة لمفهوم فعل الأمر وزمانه والأحكام التركيبية المتعلقة به، والأمر بغير الفعل، وانتهت بمقارنة بين الأمر في العربية والإنجليزية.

- **<u>الأمر ومعانيه في القرآن الكريم</u>**: محمد بشير(2014)، مجلة الإيضاح(29) عدد:2. وقد درستْ هذه الدراسة أساليب الأمر المتنوعة في القرآن الكريم، كالأمر بفعل الأمر، والأمر بلام الأمر، والأمر باسم الفعل، والأمر بالمصدر، ووضحت دلالاتها واستشهدت ببعض مواضع استعمالها في القرآن الكريم.

-**<u>الدلالة الزمنية لفعل الأمر في القرآن الكريم</u>**. القماطي، عتيق(2020) مجلة القرطاس، العدد:10، واعتنت هذه الدراسة بزمن فعل الأمر وتنوع دلالته الزمنية وفقا للسياقات التي يرد فيها، وقد بين الباحث إمكانية دلالة فعل الأمر على الماضي وعلى الحاضر وعلى الزمن المطلق أيضا، فضلًا عن دلالته على المستقبل. واستشهد على ذلك بمواضع من القرآن الكريم مدعمًا ما ذهب إليه بآراء النحويين والمفسرين والسياقات القرآنية.

- **<u>دلالة فعل الأمر</u>**. مشوار، فاطيمة (2022) مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية (36) عدد:1، وهي دراسة عنيت بدلالات فعل الأمر، وجنحت نحو البحث في الدلالات الشرعية وأصول الفقه أكثر من كونها بحثًا لغويًا مجردًا، وهي على جميع الأحوال دراسة في الدلالة وحسب.

وعليه فقد وجدت أن هذه الدرسات درست فعل الأمر من جوانب عدة، لكنها لم تعتنِ بجانب خصوصية إسناد فعل الأمر إلى المخاطب وتفسيره، فكان هذا هو الاختلاف الأساسي بين دراستي وبينها.

**<u>المبحث الأول: المخاطب والدلالة على الطلب والاستقبال:</u>**

من المعلوم أنّ فعل الأمر يمتاز عن غيره من الأفعال من ناحية إسناده، فهو مقصور على ضمائر المخاطب (المأمور) (ابن يعيش، 2001: 4/290)، وفي حين كان المأمور غائبًا أو متكلمًا، فيؤمر بالمضارع ولام الأمر، وقيل في ذلك: "المخاطب لا يحتاج إلى حرف سوى الفعل، والغائب والمتكلم الأمر لهما باللام، كقولك: ليقم زيد، ولأقم معه"(ابن الوراق،1999: 356)، وينظر أيضا: (الشاطبي، 2007: 5/488)، ونحاول في هذا المبحث أن ندرس سبب تفرد الأمر بهذه الحالة، وافتراض مسوغات ذلك، ومناقشتها. ونبدأ بالمقارنة بين فعل الأمر وغيره من الأفعال، وعندئذ نجده يتميز عن غيره بدلالتين أساسيتين، وهما:

**الأولى:** خلوصه للزمن المستقبل[1]، فهو يدل على الزمن المستقبل خالصًا دون أي زمن آخر دلالة مطلقة أصيلة فيه، وفي ذلك قيل: "والأمر مستقبل أبدًا، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل"(السيوطي، 1998: 1/30)، وهذه سمة له دون المضارع والماضي، وإن دلّ أيّ منهما على المستقبل فهي دلالة عارضة أو غير خالصة؛ فالمضارع وإن كان يدلّ على المستقبل دلالة أصيلة إلا أنها ليست خالصة للمستقبل؛ إذ يدل على الحاضر والمستقبل معًا[2]، ولكن فعل الأمر ليس كذلك، فهو يدل على الاستقبال وحده خالصًا، وقد يدلّ المضارع على المستقبل دون الحاضر دلالة خالصة ببعض القرائن نحو: سوف والسين ولن، ولكنها دلالة عارضة بالقرينة، وقد أجمل سيبويه أزمنة الأفعال بقولة: "وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع."(سيبويه، 1988: 1/12) قاصدا فعل الأمر بأنه لِمَا يكون ولم يقع، أي لما يكون وقوعه في المستقبل ولم يقع في الحاضر أو في الماضي.

وقد يدل الماضي على المستقبل دلالة خالصة، كما في أسلوبي الشرط والدعاء(عبد النبي، حبيب عبدالله، 2016: 129)، كما نقول إن حضر حضرت، وغفر الله لك، ولكنها أيضا دلالة عارضة متأتية من القرينة(ناظر الجيش، 1/2007:181)، وليست أصيلة فيه كما هي أصيلة في الأمر.

**الثانية:** دلالته على الطلب أصالةً، فالطلبُ في فعل الأمر أساس معناه، وهذا ما يختص به دون غيره من الأفعال: "فوضعوا للطلب صيغة الأمر"(ناظر الجيش،1/2007:171)، وقد يدل الفعل المضارع على الطلب، كأن يسبقه لام الأمر أو لا النهي، ولكنها دلالة عارضة تحصل بالقرينة، وليست بأصيلة كما في فعل الأمر، والفعل الماضي قد يتضمن معنى الطلب بالقرائن أيضا كحروف التحضيض، و(لا) التي تؤدي به إلى معنى الدعاء (لا فجعك الله)، ولكن هذا المعنى في الفعل الماضي عارض أيضا وليس أصيلًا، أما معنى الطلب في فعل الأمر، فهو دائم وأصيل، ولذا قيل فيه: "وخاصته أنه يُفهِم الطلب" (السيوطي، 1998: 1/30).

فهاتان السمتان مميزتان لفعل الأمر عن قسيميه الآخرين: المضارع والماضي. وحين نذكر اختلافه عنهما في الإسناد إلى الضمائر يكون من الطبيعي أن نستحضر هاتين السمتين، ونفترض أن تكونا السبب في تميز فعل الأمر بإسناده إلى المخاطب، لأنّ الاختلاف في الفروع يُبني على الاختلاف في الأصول، أي علينا أن نحاول تفسير تميزه بالإسناد بتميزه بالسمات التي ذكرناها، لأن اختلاف المقدمات ينبغي أن يكون هو سبب اختلاف النتائج. ومن أجل ذلك نطرح تساؤلين:

**الأول: هل هناك علاقة خاصة بين الزمن المستقبل والخطاب؟ (أو) هل يقتصر زمن المستقبل على التعلق بالمخاطب؟**

لبيان علاقة الزمن المستقبل بالمخاطب لا بد لنا من استعراض ما ورد في الاستعمال اللغوي للفعل الدال على المستقبل، وهل يأتي مسندًا إلى المخاطب وغيره، أم هو مقصور على المخاطب وحده. وحين نستعرض الفعل المضارع الدال على المستقبل دلالة خالصة بواسطة القرائن كالسين وسوف ولن ولا النهي ولام الأمر، وهي ما يمكن تسميتها بمعيّنات الاستقبال للمضارع (الرمالي، ممدوح،2001:121) نجد أنّه جاء مسندًا إلى المخاطب وغيره في القرآن الكريم:

- السين:

المخاطب: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ (الملك:17)

الغائب: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ (القمر:26)

المتكلم: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُول﴾ (مريم:79)

- سَوْفَ:

المخاطب: ﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام:67)

الغائب: ﴿الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (الحجر:96)

المتكلم: ﴿ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء:74)

- لن:

المخاطب: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (عمران:92)

الغائب: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ (عمران: 111)

المتكلم: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ (البقرة: 61)

نلاحظ إذنّ أن الاستعمال اللغوي للزمن المستقبل ليس مختصًا بالإسناد إلى المخاطب، بل يأتي مسندًا إلى جميع أحوال المسند إليه: مخاطبًا وغائبًا

[1] اختلفت آراء النحاة في إمكانية دلالة فعل الأمر على غير المستقبل، وذلك حسب سياقات وروده، ويبقى الرأي الأرجح أن الصيغة الصرفية المجردة لفعل الأمر تدل على المستقبل، وعليه سيبويه والمبرد والسيوطي ووافقهم تمام حسان. للاستزادة ينظر: القماطي، عتيق(2020) الدلالة الزمنية لفعل الأمر في القرآن الكريم. مجلة القرطاس العدد:10. صفحة:114 وما بعدها.

[2] اختلفت آراء النحاة في الدلالة الزمنية للفعل المضارع، وتبقى الدلالة على الحال والاستقبال معًا رأي الجمهور. للاستزادة ينظر: (ناظر الجيش، 1/183) وما بعدها.

وحتى إلى المتكلم.

**التساؤل الثاني: هل هناك علاقة خاصة بين الطلب والخطاب؟ (أو) هل يقتصر الطلب على التعلق بالمخاطب؟**

من المنطق أن يطرح هذا السؤال بافتراض أنّ سمات فعل الأمر الخاصة هي التي جعلته مختصًا بالمخاطب، والطلب من أبرز سماته، وهنا لا بد من استعراض أساليب الطلب في العربية وتعلقها مع أحوال الفاعل بين المخاطب وغيره، وسنبسط القول في هذه المناقشة لأنّ الطلب ربما يكون أكثر تميزًا لفعل الأمر، فهو يدل على الاستقبال ضمنيًّا(الرمالي، ممدوح،2001:121)، فالطلب يجعل الدلالة خالصة للمستقبل، لذا يمكن أن يعدّ حديثنا عن الطلب مُكمّلا أيضا لحديثنا السابق عن الاستقبال في التساؤل الأول.

فمن أساليب الطلب النهي، وهو طلب بالسلب، مقابل الأمر الذي هو طلب بالإيجاب، وقد جعل سيبويه في كتابه الأمر والنهي بابًا واحدًا(سيبويه، 1/1988:137)، وقد جاء النهي مسندا إلى المخاطب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة ١٨٨)، وجاء مسندًا إلى الغائب أيضا كقوله تعالى: ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ﴾ (التوبة ٢٨)، وكقوله تعالى: ﴿ فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ (الإسراء:33)، قال المبرد: "فأما حرف النهي (لا) وهو يقع على فعل الشاهد والغائب، وذلك كقولك: لا يقم زيد ولا تقم يا رجل" (المبرد، 1966: 134/2) وقد يكون للمتكلم نحو: لا أرينّك (ابن هشام، 1985: 324)، و"يجوز أن يُنهى بها الغائب والحاضر، وفي التنزيل(ولا تقولن لشيء) وتقول: لا يقم زيد".(ابن الخباز، 2007: 370)، ويُستدل بما تقدم أنّ الطلب ليس مقصورًا على المخاطب، بل يأتي له ولغيره.

ومن أساليب الطلب الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، وأكثر ما يَرد للغائب كما في قوله تعالى: ﴿ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴾ (الطلاق:7) وفي: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ (ص: 57) قال المبرد: "إن لم يكن الأمر للحاضر المخاطب، فلا بد من إدخال اللام" (المبرد، 1966: 2/131)، إذ الأصل أن تدخل على الفعل المسند إلى الغائب، وقليلا ما تدخل على المسند إلى المخاطب كما في قراءة: (فبذلك فلتفرحوا)(الفراء، 1983: 1/469)، وقد يأمر المتكلم بها نفسه كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت ١٢)، وهو قليل أيضا.(ينظر: ابن هشام، 1985: 296-297 و ابن الخباز، 2007: 370)، أما إن كان مبنيًّا للمجهول فلا يؤمر إلا بها سواء أكان مسندًا إلى المخاطب أو الغائب أو المتكلم.(أبو جزر، 2011: 302)، وعلى ما مضى فإنّ استعمال لام الأمر دليل ثان على أنّ الطلب ليس مقصورًا على المخاطب.

ومن أساليب الطلب التحضيض، وهو يفيد معنى الأمر كصيغة (افعل) (سيبويه،1988: 3/514، والزمخشري، 1987: 3/418) وزاد على ذلك الجرجاني بأنها ليست كالأمر المجرد فحسب، بل هي علاوة على ذلك حث عليه وحض (الجرجاني، 1/1982:86)، وقد أتى التحضيض مع الفعل المسند إلى المخاطب كمدخول (لولا) في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(النمل ٤٦) ومع المسند إلى الغائب كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ (طه:133)، قال المرادي: " القسم الثاني من قسمي لولا: أن تكون حرف تحضيض، فتختص بالأفعال، ويليها المضارع، نحو (فلولا تشكرون)، والماضي، نحو: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ)" (المرادي، 1992: 605-606)، وقد يُسند التحضيض والعرض إلى المتكلم أيضا، فتقول هلا أفعلُ وألا أفعلُ، إذ يعرض المتكلم على نفسه(سيبويه، 1988: 1/268. والأوسي، قيس إسماعيل، 1988: 497)، ويستدل بما سبق أيضا على أن الطلب لا يقتصر إسناده إلى المخاطب.

ومن أدلة ذلك أيضا أنّ الدعاء - وهو طلب أيضا، "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي"(سيبويه، 1988: 1/142) - يأتي مسندًا إلى ضمير المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ (الأنبياء:89)، وإلى ضمير غير المخاطب كالفعل (سلّم) في: (صلى الله عليه وسلّم) والفعل(غفر) في (رحمه الله وغفر له)، وهذا من قبيل إتيان الأمر بصيغة الخبر مفيدًا الأمر الحقيقي والدعاء، فهو بلفظ الخبر وبمعنى الطلب(المبرد، 1966: 2/132. والأوسي، 1988: 201).

وخلاصة القول إنّ الطلب ليس مقصورًا على المخاطب في الاستعمال اللغوي، فقد يرد الطلب بأساليب متعددة مسندًا إلى المخاطب وإلى غيره، فلذا لا يصح أن نعدّ وجود معنى الطلب في فعل الأمر مسوغًا لاقتصار إسناده إلى المخاطب أو سببًا.

وإنْ ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو افتراض أنّ المسوغ يكون باجتماع الطلب والاستقبال معا في فعل الأمر، فإن ذلك مردود بأنّ الطلب يدلّ على المستقبل أيضا، بل هو من مخلصات المضارع إلى المستقبل(ناظر الجيش، 1/2007:200)، فالفعل المضارع - مثلا- إن دخلت عليه لام الأمر، فإنّه يتضمن معنى الطلب ومعنى الاستقبال معًا، ورغم ذلك فإنه أكثر ما يستعمل مسندا إلى الغائب.

ومن المناقشة السابقة يجاب عن التساؤلين المطروحين في مقدمة هذا المبحث بما يأتي:

يسند الفعل الدّال على المستقبل إلى المخاطب وإلى غيره ولا يقتصر على المخاطب. ويَردُ الطلب في الاستعمال اللغوي مسندًا إلى المخاطب وإلى غيره، ولا يقتصر على المخاطب. وعليه فإننا نخلص إلى أن تميّز فعل الأمر بمعنيي الطلب والاستقبال لا يصح أن يكون مسوغًا لتميزه بحصر إسناده إلى المخاطب، وبذا يثبت عدم صحة افتراض ذلك.

**المبحث الثاني: إسناد فعل الأمر إلى غير ضمائر المخاطب:**

بعد أن ثبت لنا أنّ الطلب والاستقبال ـ بوصفهما السمتين الأساسيتين المميزتين لفعل الأمر ـ لم يسوغا اقتصار إسناده إلى المخاطب، صار التساؤل الآخر هو: هل يسند فعل الأمر إلى غير المخاطب كالأفعال الأخرى؟ وإن كان الجواب بلا، فلماذا؟

فإن أجبنا بـ(لا) كنا بحاجة إلى تعليل هذا النفي، وإن أجبنا بـ(نعم) فنحتاج إلى التدليل على صحة ذلك وإثباته، لذا كان من المنطقي افتراض إحدى الإجابتين ومناقشة مدى صحتها. فلتكن الإجابة بـ(نعم)، مفترضينَ إمكانية إسناد فعل الأمر إلى ضمائر الغائب، ولنرَ هل يمكننا إثبات صحة ذلك، ولنبدأ مناقشة افتراضنا هذا بالمقاربة بين فعل الأمر والفعل المضارع، فهو أساسه إذ يشتق منه بحذف حرف المضارعة وزيادة همزة وصل إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا(ينظر: السيوطي، 1998: 1/39)، فنقول: يقف: قف، ويكتب: اكتب، ونلاحظ أنه عند إسناد الفعل المضارع إلى حالتي المخاطب والغائب يكون تمييزه لكل حالة عن الأخرى بحرف المضارعة، وحين يسقط حرف المضارعة في صيغة فعل الأمر يزول المميز الصرفي بين المخاطب والغائب، كما في الجدول الآتي:

| | | المضارع | | | الأمر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المذكر | المؤنث | | المذكر | المؤنث |
| المخاطب | مفرد | تفعل | تفعلين | | افعل | افعلي |
| | مثنى | تفعلان | تفعلان | | افعلا | افعلا (أ) |
| | جمع | تفعلون | تفعلون | | افعلوا | افعلن |
| الغائب | مفرد | يفعل | تفعل | | افعل | افعل |
| | مثنى | يفعلان | تفعلان | | افعلا | افعلا (ب) * |
| | جمع | يفعلون | يفعلون | | افعلوا | افعلن |
| * صيغ مفترضة من أجل المناقشة | | | | | | |

وبعد النظر في الجدول نجد ما يلي:

أولا: صيغة فعل الأمر المفترضة عند إسناده إلى ضمائر الغائب (ب) وفق قواعد الاشتقاق تطابق صيغته المستعملة عند إسناده إلى ضمائر المخاطب (أ).

ثانيا: جميع الضمائر المتصلة بالصيغ المفترضة لإسناد فعل الأمر إلى ضمائر الغائب، مجموعة (ب): (ألف الاثنين، وواو الجماعة، نون النسوة) موجودة في الصيغة المستعملة لإسناد فعل الأمر إلى ضمائر المخاطب (أ)، وهي في العربية تستعمل للمخاطب وللغائب: "أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو ثلاثة (الألف والواو والنون)" (الأزهري، 2000: 1/97).

ولكن هل لنا من الملاحظتين السابقتين أن نقول بصحة هذا الافتراض؟ وهل لنا أن نعدّ الصيغة المفترضة هي ذاتها الصيغة المستعملة؛ فنعد الصيغة تشمل الحالتين: المخاطب والغائب، ونعد الواو في افعلوا واو المخاطبين وواو الغائبين، لأنها في المضارع كانت لكليهما في: (تفعلون ويفعلون) ومثل ذلك في ألف الاثنين ونون النسوة؟

قد يُقبل هذا الافتراض صرفيًا، إذ إن البنية واحدة بكلا الاعتبارين، وموافقة لقواعد التصريف، ولكن لا بدّ من مجاوزة النظر من بنية المفردة إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو العلاقات التركيبية والمعاني المترتبة على ذلك، ولذا لا بدّ من الاحتكام إلى الأسس النحوية والدلالية في هذه المسألة لإثبات صحة هذا الافتراض أو عدمها.

ففي الجانب النحوي؛ إنْ قلنا: إنّ الضمير المتصل بفعل الأمر يمكن أن يكون ضمير الغائب كما يمكن أن يكون ضمير المخاطب، فهذا يقتضي ألّا يصح أن يكون المفعول به ضميرًا للغائب ولا للمخاطب لكيلا يتحد الفاعل والمفعول لفظًا ومعنى، ولكن الواقع الاستعمالي للغة أتى بضمير الغائب المتصل مفعولًا به كما في قوله تعالى: ﴿ أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ (الأعراف:82) وأتى بضمير المتكلم أيضا كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ (يس:61) والأمثلة على ذلك كثيرة مع الغائب نحو الأوزان: افعله وافعلاهما وافعلوهم وافعلنه، ومع المتكلم نحو: افعلني وافعلاني وافعلوني وافعلنني. أما ضمير المخاطب المتصل فلم يأت مفعولًا به لفعل الأمر المسند إلى المخاطب المفرد أو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة، فلا نجد نحو: [افعلك أو افعلاكما أو افعلوكم أو افعلنك]. لكيلا يكون الفاعل والمفعول ضميرين متحدي المعنى، انسجامًا مع القاعدة النحوية التي لا تجيز ذلك إلا في الأفعال القلبية، والفعلين فقد وعدم، وجاء في الكتاب: " لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضربك، ولا اقتلك ولا ضربتَك، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك"(سيبويه، 2/1988:36)، وينظر(ناظر الجيش،2007: 536/3. وعباس حسن، 2019: 1/240)، فلو كانت الضمائر ـ واو الجماعة أو ألف الاثنين أو نون النسوة ـ المتصلة بفعل الأمر تحتمل أن تكون ضمائر للغائب لما استقام مجيء ضمير الغائب مفعولا به متصلا بها، ولكن مجيئه قطع بأنها لا تحتمل أن تكون للغائب، وامتناع مجيء ضمائر المخاطب دون غيرها مفعولًا به معها قطع بأنها ضمائر للمخاطب فقط، واختصر بعض النحاة المسافة إلى هذا بجعلهم فعل الأمر مأخوذًا ابتداءً من الفعل المضارع المسند إلى المخاطب، إذ جاء في وصف فعل الأمر: "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل

المخاطب لا تخالف صيغتُه صيغتَه، إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في تضع ضع، وفي تضارب ضارب" (الزمخشري،1993: 339)، وما وصلنا إليه من استدلال ينسجم مع هذا الرأي ويوافقه.

والحكم الدلالي لا يتعارض والحكم النحوي هنا، ولكن من باب الاستئناس بتفصيلات الدلالة، فإنّ افتراض أنّ هذه الضمائر محتملة الدلالة على المخاطب والغائب معًا يمكننا أن نعدها من قبيل المشترك اللفظي. وينبغي أن يكون في السياق قرائن تفصل بين هذا الاشتراك وتعيّن المعنى المقصود من بين المعاني المشتركة (أحمد مختار عمر، 1998: 68. وعبدالعال سالم مكرم،1996: 23)، فهل يمكننا هنا الاستعانة ببعض السياقات لتعيين الدلالة على الغائب؟ قد نجد فعل الأمر في سياق لا يكون فاعله في موضع الخطاب المباشر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (فاطر:3) فلمّا لم يكن الناس جميعًا في موضع خطاب مباشر من الله تعالى فهل لنا أن نقول: إن ضمير الواو هنا يمكن أن يكون موجها للغائب؟ إنّ الردّ على هذا الافتراض يأتي من الآية الكريمة نفسها، باستعمال ضمير الكاف في (عليكم) فهو للمخاطب، فالسياق الذي جعل تأويل الواو للغائب ممكنًا استبعد ذلك قبل أن ينتهي، وفي قولنا: (أيها الغائبون عودوا فقد اشتقنا لكم) تكون إمكانية توجيه الضمير في فعل الأمر للغائب في أول السياق، ولكننا نجد أن السياق يستبعده من جهة أخرى، وذلك باستعمال ضمير الكاف في(لكم) فجعل السياق سياق خطاب. ولا بد من انسجام توجيه الضميرين، ففي سياق الأمر بالمضارع واللام حين يكون الضمير للغائب كما في قوله تعالى: (ولينفق مما آتاه الله) فإن السياق يؤيده؛ إذ جاء الضمير الهاء في (آتاه) منسجما مع الضمير المقدّر في (ينفق)، أما في فعل الأمر فإنّ السياق يَقطع بالخطاب. وخلاصة القول إنّه إن كان الضمير المتصل بفعل الأمر يحتمل صرفيًّا أن يكون ضميرًا للمخاطب وللغائب، فإن القرينة السياقية لا تتيح له ذلك.

وكذلك فإن الضمير المقدّر الذي يُستحضر عند قولنا (اكتب): هو الضمير(أنت)، وفي (يكتب): (هو)، فالضمائر التي تستحضر مع الضمائر المتصلة بفعل الأمر هي ضمائر المخاطب، فحين نقول (اكتبا) نستحضر الضمير (أنتما) لا (هما)، وحين نقول (اكتبوا) نستحضر الضمير (أنتم) وليس (هم)، وحين نقول (اكتبن) نستحضر (أنتن) وليس (هن)، فالضمائر المنفصلة المستحضرة في الذهن هي ضمائر المخاطب وليست ضمائر الغائب، وما يقع في الذهن من تقدير إنما هو تصور للمعنى.

وعليه فإن الحكم الدلالي يمنع إمكانية كون الضمير المتصل بفعل الأمر ضمير الغائب، وهو بذلك يوافق الحكم النحوي الذي منع ذلك أيضا.

**المبحث الثالث: تفسير الواقع الاستعمالي لإسناد فعل الأمر:**

يأتي هذا المبحث بعد أن اتضح لنا في المبحثين السابقين حقيقتان: **الأولى**: أنه لا مسوغ في بنية[3] فعل الأمر يوجب اختصاصه بالمخاطب. **والثانية**: واقع استعمال فعل الأمر أنه لا يسند إلا إلى المخاطب. إذ صار لا بدَّ لنا من الموازنة بين هاتين الحقيقتين لجعلهما منسجمتين، وذلك بتقديم توجيه يفسر هذا الواقع الاستعمالي لفعل الأمر. ونحاول تقديم ذلك من خلال ثلاثة محاور، وهي:

الأول: مواجهة المأمور.

الثاني: المنزلة المجازية للمأمور.

الثالث: مرجع ضمير المأمور.

**الأول: مواجهة المأمور:**

يكون الأمر بمختلف أساليبه موجها للمأمور مباشرة، وقد يكون أمرًا غير مباشر، وقد خُصص الأمر بفعل الأمر في العربية للأمر المباشر الذي يواجه فيه الآمر المأمور، فقيل: "إلا أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور **المواجه**"(الفراء، 1983: 1/469) وإن كان الأمر غير مباشر وبدون مواجهة فيكون باللام، وبذا قيل: "وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها اللام"(ابن يعيش، 4/2001:291)، فنحن أمام مسلك لغوي دقيق جعل الأمر نوعين، وخصص لكل نوع منهما أسلوبًا، وفي ذلك قيل: "الأمر إن كان لغير من يخاطبه فإنما يكون بغير صيغة أمر المخاطب"(ناظر الجيش، 2007: 8/918) وهذا التفريق بين نوعي الأمر مردُّه إلى ما يقتضيه الحال وما يستدعيه المقام، فـ"المقام قد يقتضي أحيانا أن يعدل المتكلم عن ضمائر الخطاب لما فيها من **المواجهة** المحرجة أحيانا إلى فسحة غموض دلالة الغيبة" (تمام حسان، 2006:362)، فالمخاطب قد يؤمر باللام وغير المخاطب لا يؤمر إلا باللام، ومجيء أمر المخاطب باللام قليل كما في قراءة (فلتفرحوا)، إذ الأغلب أمر المخاطب بصيغة فعل الأمر، فاللام "وردت قليلا في أمر المخاطب، فإن الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر، لا باللام"(السامرائي، 2000: 7/ 4).

والمخاطبة تتضمن معنى المواجهة، فالمخاطب هو الذي يواجه الأمر، وفعل الأمر مخصص للمواجهة بالطلب، وهذه ميزة له دون غيره، فهو فعل مواجهة بالدرجة الأولى، وعندما يراد الطلب بلا مواجهة تستعمل أساليب أخرى من أساليب الطلب غير المخصصة للمواجهة. ويدعم هذا أنه لا يُصاغ من فعل الأمر صيغة المبنيّ للمجهول، فقيل: " ولا يكون ما لم يسم فاعله أمرًا إلا مع اللام: كقولك: لِتُعْنَ بحاجتي" (ابن الخباز، 2007: 128)، وينظر:

[3] ونقصد هنا ما يميز بنية فعل الأمر وهو الدلالة المطلقة على المستقبل وعلى الطلب.

(الهروي،1999: 1/410) لأن عدم معرفة الفاعل أو عدم تعيينه ينقض المواجهة، فكان أمر المجهول باللام والمضارع لأنها غير مخصصة للمواجهة، وقد نص النحويون المتقدمون على هذا المعنى نصًّا: "إذا قلتَ: ضُرِب زيدٌ. فأردت الأمر من هذا: ليُضرَب زيد؛ لأنّ **المأمور ليس بمواجه**"**(المبرد،1966: 2/131) و(ابن السراج، 1996: 2/174)**

والمواجهة تقتضي الحضور حقيقة أو مجازًا، والحضور في مقام التخاطب يجعل الحاضر في أحد موضعين: المتكلم أو المخاطب، فالحضور إما أن يكون حضور تكلّم، كأنا ونحن, أو حضور خطاب كأنت وما يتفرع منها**(تمام حسان، 2006: 108)**، وعليه فإن عملية التخاطب تحصل بالمواجهة، ولها طرفان أحدهما المخاطِب والآخر المخاطَب.(**الحسناوي، 2017: 78)** ولمّا كانت المواجهة تستلزم الحضور كان من غير المناسب أن يعبر عن المواجَه بضمير الغائب، فالحضور لا يحتمل الغياب، بل هما نقيضان، حتى وإن كان المواجه في الحقيقة غائبًا فيُفترض حضوره، وينزّل منزلة المخاطب. فالمواجهة معنى يعبر عنه بلفظ الخطاب، ويؤدى في مقام الحضور.

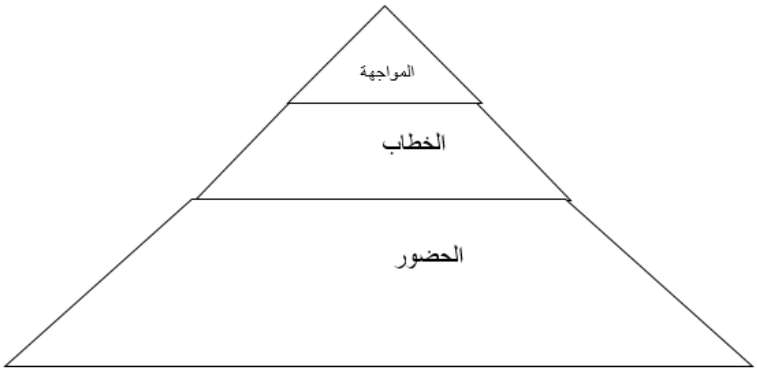


معنى (المواجهة) يكون بـ: لفظ (الخطاب) ويكون في: مقام (الحضور)

تعتمد المواجهة على الخطاب، والخطاب يعتمد على الحضور، هكذا بعلاقة هرمية يعتمد فيها الأعلى على الأسفل كما في الشكل السابق. وبما أن فعل الأمر فعل مواجهة فهو معتمد على ضمير المخاطب لتحقيق معنى المواجهة، فإن تحقق في المقام حضور طرفي المواجهة حضورًا حقيقيًّا كان الخطاب حقيقيًّا، وإن لم يتحقق حضورُ طرفي المواجهة في المقام وكان المعنى المراد هو المواجهة فلا بد عندئذ من افتراض حضور الطرف الآخر، فينزّل الغائب منزلة الحاضر مجازيًّا، فيُخاطب كما لو كان حاضرًا، وهذا ما يمكن تسميته بالمنزلة المجازية، وفيما يلي تفصيل ذلك.

**الثاني: المنزلة المجازية للمأمور:**

حين يستعمل الكلام في غير ما وضع له يكون مجازًا**(الجرجاني، عبدالقاهر، 1992: 366)**، ومن ذلك تنزيل الشيء منزلةً غيرَ منزلته الحقيقية، الذي يعنينا هنا المنزلةُ المجازية للمخاطب، إذ ينزّل في منزلته غيره، ومن ذلك:

1- **تنزيل المتكلم نفسه منزلة المخاطب**: ومن تنزيل غير المخاطب منزلة المخاطب تنزيل المتكلم نفسه منزلة المخاطب، إذ قد يعبر عن نفسه بضمير المخاطب، فيقول مخاطبًا نفسه: [ اعمل خيرا، ولا تنتظر شكرًا]، أو [ يا نفس اصبري]، فالضمير المستتر في اعمل تقديره: أنت ومرجعه المتكلم، وياء المخاطبة في اصبري مرجعها نفس المتكلم، وقد ورد مثل ذلك في الشعر العربي إذ يخاطب الشاعر نفسه كما في:

وقَولي كُلَّما جَشأت وجاشَت  مَكانَكِ تُحمَدِي أو تستريحي[4]

فالمتكلم نزّل نفسه منزلة المخاطب، لأنه أراد أن يواجه نفسه، ويصنع موقف تخاطب، فجعل من نفسه طرفي المواجهة المتكلم والمخاطب، وقد ذكر ابن جني في هذا المعنى: "وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه"**(ابن جني،1952:476/2)** ومن صور هذا النمط أنّ المتكلم قد يخاطب الناس بضمير الخطاب كأنْ يقول: تحابوا، وتوادوا، وتراحموا...إلخ ويكون بهذا الخطاب جاعلا نفسه منهم ويشمل نفسه بخطابه إياهم "فيصير قوله كونوا كقوله: لنكن"**(السيرافي،2008: 3/303)**

**2- تنزيل الغائب منزلة المخاطب**: ويكثر هذا في أسلوب النداء، فالمنادى في اللغة قد يكون قريبًا وقد يكون بعيدًا، وفي كلتا الحالتين يكون في منزلة

[4] البيت في الكامل منسوب لابن الأطنابة الخزرجي. (المبرد، 1997: 4/57)

المخاطب، رغم أن المنطق يقتضي أن القريب مخاطب، والبعيد غائب، ولكن الواقع الاستعمالي ليس كذلك، بل هو وفق مبدأ تنزيل الغائب منزلة الحاضر، لأنه عندما يصله الكلام سيواجه النداء مواجهة المخاطب.

وقد ورد في القرآن الكريم أمثلة كثيرة على هذا في النداء بـ(يا) التي تستعمل للقريب وللبعيد، فالمنادى ينزل منزلة المخاطب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ (الرحمن:33)، فالنداء الحاصل للجن والإنس جاء بعده الكلام بصيغة المخاطب (استطعتم) و(تنفذوا)، رغم أن المخاطبين ليسوا حاضرين حضورًا حقيقيًّا في مقام التخاطب، ولكنّه تنزيلٌ لهم منزلة المخاطب، فالمنادى لا يكون إلا مخاطبًا، وإن لم يكن، فهو بمنزلة المخاطب **(الفارسي، أبو علي، 1985: 1/579)**، إذ إنّ المنادى أو المخاطب حين يبلغه الكلام يكون مواجهًا له صادقًا عليه مخاطبًا به.

**3- تنزيل غير العاقل منزلة المخاطب**: يمكننا أنْ نعد هذا النمط من المجاز نمطًا أبعد مما سبق كونه ينزّل غير العاقل من حيوان أو جماد منزلة المخاطب الذي يعي ما يسمع، فالمنزلة المجازية هنا مركبة، واستعمالها في اللغة يمثل رخصة أو حجة لجواز استعمال النمطين السابقين بل التوسع فيهما. وقد استعمل هذا النمط في التنزيل العزيز في غير موضع[5].

ومن مواطن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾ (هود:44) وقوله جل وعلا: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ (الأنبياء: 69) وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (النحل:68)

وقد يقال في خطاب الله تعالى لغير العاقل من جماد أو حيوان وتنزيله منزلة المخاطب العاقل لا مجاز فيه، إذ هو خطاب حقيقي من الخالق لمخلوقاته، وهي تستجيب لأمر خالقها وتسمع وتطيع، وكون موضوع المجاز في القرآن الكريم فيه خلاف[6] نستشهد بما لا خلاف في وقوع المجاز فيه، إذ استعمل خطاب غير العاقل كثيرًا في كلام العرب، ومن ذلك قول امرئ القيس(2004: 49):

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي...

وقول عنترة(2004: 11):

يا دار عبلة بالجواء تكلمي...

وقول أبي فراس الحمداني(1994:282):

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا تعالي أقاسمك الهموم تعالي

وهو أسلوب مستعمل وشائع في العربية[7]. وأبعدُ منه مَجازًا تنزيلُ غير العاقل منزلة المتكلم، فيكون الضمير المحال عليه ضمير المتكلم لا ضمير المخاطب، ومن أمثلته في الاستعمال اللغوي قول المثقب العبدي(1971: 195) على لسان ناقته:

تقول إذا درأتُ لها وضيني: أهذا دينه أبدا وديني؟

وما سبق من تنزيل غير العاقل منزلة العاقل يدخل في باب التشخيص[8]، وهو باب واسع الاستعمال.

وعلى ما مضى فإنّ القول بأنّ فعل الأمر- لِما يقتضي من مواجهة - ينزّل المأمور به منزلة المخاطب أيّا كان حاله لا يخالف الاستعمال اللغوي، بل إن الاستعمال اللغوي فيه من التنزيل بالمنزلة المجازية ما هو أبعد ذلك.

لذا؛ يمكننا أن نعد فعل الأمر خطابًا مفتوحًا يصحّ أن يوجه إلى الجميع، وهو بذلك ينزل المسند إليه منزلة المخاطب بغض النظر عن منزلته الحقيقية. ويمكننا التمثيل على ذلك بأنه لو وجدنا لوحة على مفترق طرق مكتوب عليها:(قف) فمن الذي سيقف: أنا أم أنت أم هو؟ ألا يمكن القول إن فعل الأمر (قف) هنا يمثل خطابًا مفتوحًا، ويقع على من ينطبق عليه ممن يواجهه، ولذلك سنكون جميعا (أنا وأنت وهو) معنيين بفعل الأمر حال قراءة اللوحة ومواجهة ما فيها من خطاب، ونزلنا جميعًا منزلة المخاطب عندئذ، فإمكانية وقوع الحدث المتضمن في فعل الأمر تكون بعد وصوله إلى الفاعل المقصود به، وحين يصل الفعل إلى الفاعل ويواجهه يكون مخاطبًا به، وهذا مؤداه أن كلَّ أحوال فاعل فعل الأمر مردها إلى حالة الخطاب كما سبق بيانه، والمخاطب صنفان: أحدهما مخاطب حاضر عند النطق بالخطاب، وآخر مُتَخَيّلٌ ليس حاضرًا حضورًا عينيًّا، وهو ما يمكن تسميته بالمخاطب المجازي **(الشهري، 2004: 323)**، لذا ينبغي أن ندرس الأحوال الممكنة لمرجع ضمير الخطاب مع فعل الأمر لنرى مدى تنوعه بين الخطاب الحقيقي والمجازي وانطباق مبدأ المواجهة عليه، وفي المحاور الآتي تفصيل ذلك.

---

[5] صنفت فيه الدراسات والبحوث، كبحث: (الحسيني عايد، 2009، خطاب غير العاقل في القرآن الكريم) وبحث:(محمد عبدالمجيد، خطاب الله سبحانه وتعالى لغير العاقل في القرآن الكريم) وكتاب: (عائشة عبدالله عقيل، الخطاب القرآني لغير العاقل) وغيرها كثير.

[6] اتسع الخلاف في هذا الموضوع بين رأي يمنع المجاز في القرآن الكريم وآخر يجيز. والموضوع مدروس بتوسع في كتاب: عبدالعظيم المطعني(1985) المعنون بـ(المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع).

[7] صنف في هذا الموضوع الدراسات منها دراسة(الهاشمي، حمد(2014) مخاطبة الطير في الشعر العربي حتى نهاية القرن الخامس)

[8] وهو" إضفاء انفعالات الكائنات الحية البشرية وسماتها على الأشياء" (إبراهيم فتحي، 1986: 37)

**الثالث: مرجع ضمير المأمور** (صناعة مقام الخطاب)

لا بد للضمير من مرجع يحال إليه ليُعرّف به، ومن هنا أتى تعريفه، بل كان في مرتبة من التعريف متقدم بها على غيره، لأنك لا تضمر إلا بعد أن تذكر، وإن لم تذكر فيكون للضمير مفسر آخر يقوم مقام الذكر ويغني عنه (ابن يعيش،246:2/2001 و ابن الشجري،1991: 1/89)، ومن المعلوم في اللغة أنّ ضمائر المتكلم وضمائر المخاطب لا يفسران بالمذكور، بل يفسران بما يقوم مقام المذكور وهو الحضور، وهما مشتركان بالمقام الحضوري حتى عُبّر عنهما معا بضمائر الحضور: "ضمير الحضور مُفسَّر بالمشاهدة"(ناظر الجيش، 2007: 1/539) وانظر أيضا(تمّام حسّان، 2006: 110)، وفعل الأمر كما سبق بيانه هو فعل مواجهة واقع بين متكلم ومخاطب في مقام حضوري حقيقي أو افتراضي، فلا يُذكر لفاعله مُفسِّر لكونه مفسِّرًا بالمشاهدة والحضور، وقد يُذكر المفسِّر لمعنى خاص مع فعل الأمر كما في الحالات الآتية:

**1-نداء المأمور:** بأن يكون منادى متقدمًا على الأمر كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ (الحج:1)، وتقدم النداء على الأمر أسلوب شائع، ومستعمل كثيرًا(هنداوي، 2006: 269)، وقد يكون النداء متأخرًا عن فعل الأمر أيضا كما في قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (النور:31)، وكما ورد في الحديث الشريف: "اثبتْ أحد، فإنما عليك نبيٌّ، وصدّيق، وشهيدان"(البخاري،2001: 5/9)، ويمكن أن نستخلص من آراء النحويين في نداء المأمور معنيين خاصين، هما:

أ-التعيين ومنع اللَّبس، فيُصرّح باسم المقصود إن كان في المقام احتمال لشمول الأمر أحدًا غيره من المتلقين، فلا يعرف المتلقون أيًّا منهم المأمور، كأن يقف المعلم أمام طلابه ويقول: اقرأ يا محمد. فأراد بالنداء تعيين المأمور، ولو لم يصرح باسمه لما عرفوا من المأمور، ولوقع السامعون في اللبس، ويمكن الاستئناس هنا بقول سيبويه:"عبدالله اضربه، ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرّفه باسمه"(سيبويه، 1988: 1/138)

ب- تنبيه المخاطب، وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى صراحة: " أما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور"(سيبويه، 4/1988:224) والتنبيه يكون للحاضر، كأن تكون جالسًا أنت وزيد ولا ثالث معكما، وتقول له: يا زيد! اصبر. فالنداء ليس لإزالة اللبس، إذا ليس معك غيره، إنما لتنبهه. والفرق بينهما أن التنبيه للاحتراز من غفلة المخاطب، والتعيين للاحتراز من وقوع اللبس بين المتلقين.

**2-الأمر بالأمر:** وذلك بأن يكون الأمر مركّبا، فيؤمر المخاطب بأن يأمر غيره، ويُذكر المأمور الثاني عند أمر الأول، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا﴾ (آل عمران:64) فيأمر الله تعالى رسوله الكريم بـ(قل) أن يأمر(أهل الكتاب) بفعل الأمر (تعالوا) فكان ضمير المخاطب الذي أسند إليه فعل الأمر (تعالوا) مفسَرا بالاسم المذكور سابقا (أهل الكتاب)، وفي مثل هذا الأسلوب قيل إنْ كان غائبًا بعيدًا عنك وأردت أمره، أمرت الحاضر أن يوصل إليه أنك تأمره (ابن يعيش، 2001: 4/293)، فهو أمر ليس بمباشر، بل هو أمر مرسل، وغالبا ما يأتي بعد الفعل (قال) ومشتقاته ومرادفاته، وورد في عدة مواضع من القرآن الكريم[9]، فلا بد في مثل هذا الموضع أن يذكر مرجع ضمير فعل الأمر الثاني ليعلم المأمور الأول إلى من يوجه الأمر. فلو قلنا لزيد: [قل اذهبوا] فلن يعرف زيد لمن يقول، إلا إن كان في المقام أو في السياق مفسر للمقصود، فعندئذ لا بأس من عدم الذكر، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النور:54) إذ لم يُذكر مفسر لضمير مأمور الأمر الثاني (أطيعوا) إذ دلّ عليه السياق، فهي متصلة بموضوع الآية التي سبقتها وكانت تتحدث عن المنافقين (البغوي، 1997: 6/57)، فيفهم أن الأمر هنا للمنافقين، والضمير هنا عليه دليل.

**3-حكاية الأمر**: وذلك بأن يكون فعل الأمر مذكورًا في سرد أحداث، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾ (الأعراف:50)، ورغم أنّ فعل الأمر وارد في كلام الله تعالى إلا أنه محكيّ على لسان أصحاب النار وهم يخاطبون أصحاب الجنة، فكان ذكر (أصحاب الجنة) هنا مُفسِرًا لضمير المخاطب في فعل الأمر (أفيضوا)، فهو حكاية لأمر وقع في مقام معين، وسرد لذلك المقام، فكان لا بدَّ من ذكر المخاطِب والمخاطَب، وقد عدّ بعض النحويين هذا من قبيل حكاية فعل الأمر.(السيرافي، 2008، 3/304). فحين نقول: (حضر زيد، ومحمد قال له اذهب) ففاعل اذهب هو زيد، ولكن هذه العبارة رواية للأمر، فالمتحدث يروي حادثة الأمر ويذكر الآمر (محمد) والمأمور(زيد) كليهما بصيغة الغائب: (هو) المستتر في (قال)، و(الهاء) في (له)، ولكنه عندما ذكر فعل الأمر ذكره بصيغة المسند إلى المخاطب (أنت) المستتر في (اذهب)، فينتقل من حالة وصف الواقعة إلى حالة نقلها كما لو أنه يقتبس الكلام حرفيًّا فعبارة (قال له) هذه وصف للواقعة و(اذهب) نقل حرفي لمقول القول.

نلاحظ من أنواع الإحالة السابقة أن الإحالة الحضورية تكون للمخاطَب المباشر، حتى ولو كان المخاطَب مذكورًا كما في نداء القريب إذ يُذكر للتنبيه أو لمنع اللبس، أمّا إنْ كان نداءً للبعيد فيكون الخطاب مجازيًّا (غير مباشر) لأنّ المَعنيَّ به غير حاضر في مقام الخطاب، وإنما نزل منزلة المخاطب مجازيًّا، وفي حالة الأمر المركب (الأمر بالأمر) فهناك موقفان تخاطبيان، كلٌّ منهما يتضمن مواجهة بين الآمر والمأمور. أمّا في الأمر المروي أو المحكي(حكاية الأمر) فهو وصف لموقف التخاطب الذي كان، وكانت المواجهة فيه حاصلة بين الآمر والمأمور.

ولا يتناقض ما سبق مع قول تمّام حسّان: "ضمير المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور وأمّا ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم" (تمام حسان، 2006: 110) فمرجع ضمير المخاطب قد يكون حاضرًا ومذكورًا في آن واحد، كأن تقول لمحمد وهو واقف أمامك(يا محمد، اكتب) إذ اجتمعت

[9] ومن ذلك الآيات: (قل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون)، (هود:121) (وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا) (الإسراء 24) (قل يا قوم اعملوا على مكانتكم)الأنعام 135

هنا قرينتا الحضور والذكر للتنبيه أو لإزالة اللبس.

ولا يكون فاعل الأمر اسمًا ظاهرًا، كما يكون في الماضي والمضارع، إذ نقول: كتب زيد، ويكتب عمرو. فزيد وعمرو فاعلان هنا، ولكن لا يصح أن نقول: اكتب زيد، ونعدّ زيدًا فاعلًا لأنّ الفاعل الظاهر يستبعد أن يكون مخاطبًا، ولا تنعقد به المواجهة التي هي مقام فعل الأمر، فإن قلنا: اكتب زيد، ونقصد أنّ زيدًا هو المأمور فلا مناص لنا من عدّهِ منادى، وجعلِ فعل الأمر مسندًا إلى ضمير المخاطب المستتر، وذلك تفعيلا لمعنى المواجهة، وبالقياس على ما هو معلوم في النحو؛ أنّه: "متى أمكن اتصال الضمير لم يُعدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير"(السيوطي، 1998: 1/208)، فإن كانت هذه الأولوية لضمير متصل على ضمير منفصل، فإنّ منع العدول من الضمير إلى الاسم الظاهر أولى.

ولمزيد توضيح لهذه الفكرة، لنفترض وجود زيد وخالد ومحمد في مجلس واحد، وقال زيد: [أنا أحترم خالدا]، فسنفهم من هذا الكلام أن زيدًا يوجه كلامه هذا إلى محمد ليخبره عن احترامه لخالد، إذ لو كان الكلام موجهًا إلى خالد لقال له:[أنا أحترمك]. ولو أنّ زيدًا قال: [أنا أحترم خالدًا] موجّها كلامه هذا إلى خالد لوقع في فهم خالد أنه يقصد شخصًا آخر غيره اسمه خالد، إذ لو كان يقصده لقال: [أنا أحترمك]. فالمواجهة تكون بضمير لا بظاهر، وبضمير مخاطب لا بضمير غائب، لأن ضمير الغائب علامة على المتحدث عنه(سيبويه، 1988: 2/351)، والمواجهة تتطلب علامة على المتحدث إليه، والتعبير عنه يكون بضمير المخاطب، وإن تحدثتَ عن الحاضر وأنت لا تخاطبه ولا توجه الكلام إليه، فإنك تعبّر عنه بضمير الغائب(الفاكهي، 1993: 141)، فيقول محمد لزيد عن خالد [أنا أحترمه] وهم الثلاثة جالسون في مقام واحد، لكنه لم يوجه الكلام إليه ولم يخاطبه.

وزيادة على ذلك، فإن أكثر المعارف تعيينًا وأخصّها المضمرات، لأنك لا تضمر إلا بعد أن تعرف على من يعود ومن هو المقصود (ابن يعيش،2001: 2/246)، وقال بهذا المعنى من قبلُ صاحب الكتاب (سيبويه، 1988: 2/6). ولذا؛ فإنّك إن قلت لخالد: [أنا أحترم خالدًا] كان ممكنًا أنْ يُفهم أنّ المقصود خالد آخر، ولكن هذا الفهم لن يحصل إن قلت له: أنا أحترمك. فضمائر الخطاب ضمائر مواجهة، وفعل الأمر مختص بالمواجهة، ولأنّه فعل مواجهة اختصّ بإسناده إلى ضمير المخاطب، لأنّ ضمير المخاطب وحدَه الذي يعبّر عن معنى المواجهة، أمّا إسناد الفعل إلى ضمير غير المخاطب أو إلى الاسم الظاهر فلا يعبر عن المواجهة، ولذا لا يصح أن يسند فعل الأمر إلى أيّ منها.

**الخاتمة:**

- تميّزُ فعلِ الأمر عن غيره من الأفعال بخلوصه لمعنى الطلب وخلوصه لزمن المستقبل لا يسوغ خصوصيته باقتصار إسناده إلى ضمائر الخطاب؛ إذ ورد في الاستعمال اللغوي إسناد الفعل الدّال على الطلب والمستقبل إلى غير المخاطَب.

- لا يصحُّ وفقًا لمبادئ النحو والدلالة افتراض أنّ الضمائر المتصلة بفعل الأمر يمكن أنْ تكون مشتركة للغائب وللمخاطب.

- أيًّا كان حال المأمور بفعل الأمر فهو مُنزّل بمنزلة المخاطَب، لأنّه حينما يواجه الأمر سيكون أحد طرفي المواجهة، التي طرفها الأول الآمر(المتكلم) والثاني المأمور(المخاطب). وإن لم يكن الحضور حاصلًا حقيقة فهو حضور افتراضي أو مجازي، ومن صور الحضور المجازي للمأمور أمر الغائب بنداء البعيد، وأمر النفس مع الآخرين، وأمر غير العاقل.

- يقوم فعل الأمر على معنى المواجهة لذا كانت خصوصية إسناده إلى ضمائر المخاطب- دون ضمائر الغائب أو الاسم الظاهر- لأنها وحدها التي تعبر عن معنى المواجهة المقتضاة، ولو أسند إلى ضمائر التكلم أو الغيبة أو إلى الاسم الظاهر لانتقض موقف الخطاب الذي ينعقد بفعل الأمر.

**المصادروالمراجع**


إبراهيم، ف. (1986). *معجم المصطلحات الأدبية*. دار التعاضدية للنشر، تونس، ط1.

ابن الخباز، أ. (2007). *توجيه اللمع*. تحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط2.

ابن السراج. (1996). *الأصول في النحو*. تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن الشجري، ض. (1991). *أمالي ابن الشجري*. تحقيق محمود الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن الوراق. (1999). *علل النحو*. تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.

ابن جني، أ. (1952). *الخصائص*. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة.

ابن شداد، ع. (2004). *ديوان عنترة بن شداد*، تحقيق حمدو طماس. دار المعرفة، بيروت، ط2.

ابن هشام، ع. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد، دار الفكر، دمشق، ط6.

ابن يعيش. (2001). *شرح المفصل*. تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

أبو جزر، ح. (2011). لام الأمر في اللغة العربية معانيها وعملها، *مجلة جامعة الأزهر*، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 13(2).

عمر، أ.(1998). *علم الدلالة*. عالم الكتب، القاهرة، ط5.
الأزهري، خ. (2000). *شرح التصريح على التوضيح*. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
امرؤ القيس. (2004). *ديوان امرؤ القيس*، تحقيق عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2.
الأوسي، ق. (1988). *أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين*. منشورات بيت الحكمة، جامعة بغداد.
البخاري، م. (2001). *صحيح البخاري*. تحقيق محمد زهير الناصر، مطبعة طوق النجاة ط1.
البغوي، أ. (1997). *معالم التنزيل في تفسير القرآن*، تحقيق محمد عبدالله النمر، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4.
حسان، ت. (2006). *اللغة العربية معناها ومبناها*. عالم الكتب، ط5.
الجرجاني، ع. (1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. تحقيق كاضم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد.
الجرجاني، ع. (1992). *دلائل الإعجاز*، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ط3.
الحسناوي، م. (2017). مفهوم الخطاب عند القدماء. *مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية*، العراق، 17(4).
الحمداني، أ. (1994). *ديوان أبي فراس الحمداني*. شرح خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.
الرمالي، م. (2001). *في التحليل النحوي وخصائص العربية*.
الزمخشري. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1.
الزمخشري. (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. دار الكتاب العربي، بيروت.
السامرائي، ف. (2000). *معاني النحو*، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط1.
سيبويه. (1988). *الكتاب*. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
السيرافي، أ. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
السيوطي، ج. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الشاطبي. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، تحقيق معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.
الشهري، ع. (2004). *استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية*. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1.
حسن، ع. (2019). *النحو الوافي*. دار المعارف. القاهرة.
عبد النبي، ح. (2016). زمن الفعل وزمن التكلم في العربية. حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، *المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة*، 27.
مكرم، ع. (1996). *المشترك اللفظي في الحقل القرآني*. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
العبدي، ا. (1971). *ديوان المثقب العبدي*. تحقيق حسن كامل الصيرفي، طبعة جامعة الدول العربية.
الفارسي، أ. (1985). *المسائل البصريات*. تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط1.
الفاكهي، ع. (1993). *شرح كتاب الحدود في النحو*. تحقيق متولي الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2.
الفراء، أ. (1983). *معاني القرآن*. عالم الكتب، بيروت، ط3.
القماطي، ع. (2020). الدلالة الزمنية لفعل الأمر في القرآن الكريم. *مجلة القرطاس*، 10.
المبرد، أ. (1966). *المقتضب*. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
المبرد، أ. (1997). *الكامل في اللغة الأدب*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3.
المرادي، ب. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
المطعني، ع. (1985). *المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع*، مكتبة وهبة للطباعة والنشر. القاهرة، ط1.
ناظر الجيش. (2007). *شرح التسهيل*. تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1.
الهروي، أ. (1999). *إسفار الفصيح*. تحقيق أحمد سعيد قشاش، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1.
هنداوي، ع. (2006). *الأمر عند النحاة، دراسة لغوية*. مجلة علوم اللغة دراسات علمية محكمة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

**References**

Fathy, I. (1986). *A Dictionary of Literary Terms*. Al-Muadadiyah Publishing House, Tunis, 1st edition.

Ibn al-Khabbaz, and bin al-Hussein, A. (2007). *directing luminosity*. Investigation by Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al Salam for Printing and Publishing, Cairo, 2nd edition.

Ibn Sarraj. (1996). *Asset in grammar*. Investigation by Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut.

Ibn al-Shjari, Z. (1991). *Amali Ibn al-Shjari*. Investigation by Mahmoud Al-Tanaji, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition.

Ibn Al-Warraq. (1999). *the reasons for the grammar*. Investigation by Mahmoud Jassim Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition.

Ibn Jinni, A. (1952). *Characteristics*. Investigation by Muhammad Ali Al-Najjar, House of Egyptian Books, Scientific Library, Cairo.

Ibn Shaddad, A. (2004). *Diwan Antarah bin Shaddad*, edited by Hamdo Tammas. Dar Al Maarifa, Beirut, 2nd edition.

Ibn Hisham, A. (1985). *Mughni Al-Labib on the books of Al-Arabiya*. Investigation by Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamad, Dar Al-Fikr, Damascus, 6th edition.

Ibn Yaish. (2001). *Explanation of the joint*. Presented by Emile Badi Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, 1st edition.

Abu Jazar, Hussein Musa (2011) The Command of the Arabic Language, Its Meanings and Work, Journal of Al-Azhar University, Gaza, Humanities Series, 13(2).

Omar, A. (1998). *Semantics*. World of Books, Cairo, 5th edition.

Al-Azhari, K. (2000). *Explanation of the Declaration on the Clarification.* Scientific Books House, Beirut, 1st edition.

Imru' al-Qays. (2004). *The Diwan of Imru' al-Qays*, investigated by Abd al-Rahman al-Mastawi, Dar al-Marefa, Beirut, 2nd edition.

Al-Awsi, Q. (1988). *Methods of demand for grammarians and rhetoricians*. House of Wisdom Publications, University of Baghdad.

Al-Bukhari, M. (2001). *Sahih Al-Bukhari*, Investigated by Muhammad Zuhair Al-Nasser, Tawq Al-Najat Press, 1st edition.

Al-Baghawi, A. (1997). *Milestones of Downloading in the Interpretation of the Qur'an*, investigated by Muhammad Abdullah Al-Nimr, Dar Taiba for Publishing and Distribution, 4th edition.

Hassan, T. (2006). *The Arabic language*, its meaning and structure. The World of Books, i: 5.

Al-Jurjani, A. (1982). *Al-Muqtada fi Sharh Al-Iddah*. Investigation by Kadhim Bahr al-Murjan, Dar al-Rashid, Baghdad.

Al-Jarjani, A. (1992). *Evidence of Miracles*, Investigated by Mahmoud Shaker, Al-Madani Press, Cairo, 3rd edition.

Al-Hasnawi, M. (2017). The concept of discourse among the ancients. *Al-Qadisiyah Journal of Arts and Educational Sciences*, Iraq, 17(4).

Al-Hamdani, A. (1994). *Abu Firas Al-Hamdani's Diwan.* Explanation of Khalil Douaihy, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2nd edition.

Al-Ramali, M. (2001). *in Grammatical Analysis and Characteristics of Arabic*.

Al-Zamakhshari. (1993). *Detailed in the Art of Syntax*, investigated by Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, 1st edition.

Al-Zamakhshari. (1987). *The Discoverer of Mysterious Truths*, download. Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.

Al-Samarrai, F. (2000). *Meanings of Grammar*, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, Jordan, 1st edition.

Sibawayh. (1988). *book.* Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition.

Al-Sirafi, A. (2008). Explanation of Sibawayh's Book. Investigation by Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, 1st edition.

Al-Suyuti, J. (1998). *combined the mosques in explaining the collection of mosques.* Investigation by Ahmed Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition.

Al-Shatibi. (2007). *The Healing Purposes in Explanation of the Sufficient Summary (Explanation of Alfiya Ibn Malik)*, investigation by the Institute of Scientific Research, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition.

Al-Shehri, A. (2004). *Discourse strategies*, a pragmatic linguistic approach. United New Book House, Beirut, 1st edition.

Hassan, A. (2019). *A complete grammar*. Knowledge House. Cairo

Abdul Nabi, H. (2016). *The time of action and the time of speaking in Arabic.* Al-Muntada Yearbook for Human Studies, The National Forum for Research in Thought and Culture, 27.

Makram, A. (1996). *The verbal joint in the Qur'anic field*. Al-Resala Foundation, Beirut, 1st edition.

Al-Abdi, A. (1971). *Diwan Al-Muthqab Al-Abdi*. Investigated by Hassan Kamel Al-Serafy, Arab League copy.

Al-Farsi, A. (1985). *Matters of Optics*. Investigation by Muhammad Al-Shater, Al-Madani Press, 1st edition.

Al-Fakihi, A. (1993). *Explanation of the Book of Borders in Grammar.* Investigation by Metwally Al-Damiri, Wahba Library, Cairo, 2nd edition.

Al-Farra, A. (1983). *The Meanings of the Qur'an*. World of Books, Beirut, 3rd edition.

Al-Qamati, A. (2020). *The Temporal Connotation of Doing the Command in the Noble Qur'an*. Al-Kirtas Journal, 10.

Al-Mubarrad, A. (1966). *succinct.* Investigation by Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, World of Books, Beirut.

Al-Mubarrad, A. (1997). *Al-Kamel fi Al-Lughah Al-Adab,* investigated by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 3rd edition.

Al-Muradi, B. (1992). *The proximate genie in the letters of meanings.* Investigated by Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition.

Al-Muta'ni, A. (1985). *The Metaphor in Language and the Noble Qur'an between Permission and Prohibition*, Wahba Library for Printing and Publishing. Cairo, 1st edition.

Army warden. (2007). *explain the facilitation*. Investigation by Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salaam for Printing and Publishing, Cairo, 1st edition.

Al-Harawi, A. (1999). *Isfar al-Faseeh*. Investigation by Ahmed Saeed Qashash, Publications of the Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, 1st edition.

Hindawi, A. (2006). *The matter of grammarians*, a linguistic study. Journal of Linguistics, Scientific Studies, Dar Gharib for Printing and Publishing, Cairo.